

يتزايد ويتعاضد بمرور الزمن

«الشال»: عجز الموازنة سيتراوح ما بين 6 إلى 8 مليار دينار للسنة المالية 2018/2017

تُثار قضايا مالية واقتصادية بين الحين والآخر، وتساهم في رأي فيها بفتح ما تعرفه من معلومات حولها، وقد لا تكون كافية، وحتى إن كانت كافية، قد تخطي الإجتهاذ، ولا بأس في ذلك، وأوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن غرضه في ذلك دائما هو تشجيع النقاش في الجدل ودفعه في اتجاه أهم الأولويات، بدلا من الغوص في تفاصيل تحقد أنها ليست على نفس القدر من الأهمية، واحدة من تلك القضايا الساخنة في الوقت الحاضر، هي سحوبات معلنة من الاحتياطي العام قدرت بنحو 28.575 مليار دينار كويتي، أثارها نواب في مجلس الأمة و«الجمعية الاقتصادية الكويتية» وغيرهم، وكله جهد مستحق ويشكرون عليه، ونحن نعتقد –إجتهاذاً– بأن القضية الأهم ليست في الرقم ونفسه، فهو يتسجم مع القوانين وقواعد الحاسبة الحاكمة للمالية العامة في الكويت وإن ظلت ضعيفة، بينما أفضيته تكمن في إمكانية إحتماله لو إلترمت الجبهة المسؤولة بدقة العرض منذ البداية، وببقي الأهم، هو توجيه النقاش حول إسقاطاته على المستقبل.

وفقا لتصريح الناطق الرسمي باسم وزارة المالية، ورد الوزارة تطور محمود أيضا، ليس كل مبلغ سحوبات لسداد عجز الموازنة العامة، فعجز الموازنة كان لستين مائتين فقط هما 2016/2016 و2017/2016 من أصل السنوات الثلاث، وتم تغطيته بسحب نحو 10.808 مليار دينار كويتي على دفعتين من الاحتياطي العام، أي أن عجز الموازنتين نحو 38% من المبلغ المذكور فقط، وإذا اعتبرنا العجز الإكشوازي في نظام «المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية» عجزا ماليا، يضاف إلى العجز المذكور نحو 1.413 مليار دينار كويتي حولت من الاحتياطي العام لتغطية، لتصبح التغطية لتغطية العجزين –مالي وإكشوازي– نحو 12.221 مليار دينار كويتي، أو نحو 43% من السحوبات المذكورة من الاحتياطي العام، معلم للمنتق، أو نحو 15.548 مليار دينار كويتي، كان –وفقا لتصريح الوزير– قيد محاسبي يفرض القانون بتحويل فائض الإيرادات العامة إلى احتياطي الأجيال القادمة، وهو مجرد نقل لأموال من صندوق إلى آخر، ولا علاقة له بالبحر.

ملاحظاتنا على الأرقام الواردة في تصريح الناطق الرسمي لوزارة المالية، هي أنها غير دقيقة، فهو جمعنا كل الأرقام الواردة في البيان، سوف نصل إلى رقم إجمالي وقدره 27.769 مليار دينار كويتي، وهو أقل بنحو 0.806 مليار دينار كويتي من رقم الـ 28.575 مليار دينار كويتي موضوع الجدل، وهو أمر احتاج إلى تفسير وتفصيل، ويوم الخميس الفائت نشرت إحدى الصحف ثلاث أرقام مكملة، الأول لتعديل بإضافة 195 مليون دينار كويتي للمحول لإحتياطي الأجيال القادمة ليصبح 15.743 مليار دينار كويتي بدلا من 15.548 مليار دينار كويتي كما ورد في تصريح الناطق الرسمي للوزارة، والثاني مبلغ محدود 253 مليون دينار كويتي سداد خسائر «الخطوط الجوية الكويتية»، والثالث 358 مليون دينار كويتي محول إلى وزارة الدفاع، وكلها يفترض أن تكون من الأساس جزءا من تصريح الناطق الرسمي، الملاحقة الثانية، هي أن مجموع المحول إلى احتياطي الأجيال القادمة، عن السنوات المالية الثلاث 2014/2015، 2015/2016 و2016/2017، كان 15.548 مليار دينار كويتي، وفقا لتصريح وزارة المالية، وصحيح لاحقا 15.743 مليار دينار كويتي، والرقم أعلى بكثير من ما يفترض القانون تحويله، فالقانون ينص على تحويل 25% من جملة الإيرادات العامة إلى احتياطي الأجيال القادمة للسنة المالية 2015/2015، أو نحو 6.2 مليار دينار كويتي وفقا لأرقام إجمالي الإيرادات العامة في الحساب الختامي، ثم عدلت نسبة الإقطاع للمستثن المائتين التاليفتين لتصبح 10%، أو نحو 1.4 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2015/2016، ونحو 1.4 مليار دينار كويتي أيضا للسنة المالية 2016/2017، ذلك يعني، أن المحول إلى احتياطي الأجيال

البيان	2017/2016 (معدل سنوي حقيقي)	2016/2015 (معدل سنوي حقيقي)	التغير
مجموع المخصصات	22,422,222	24,967,505	1,382,224
مجموع حقوق الملكية (المسح بخصم النقد)	2,877,215	2,847,676	29,539
مجموع الإيرادات التشغيلية	398,813	346,328	52,484
مجموع المخصصات التشغيلية	127,813	127,797	16
المخصصات	85,948	85,621	327
الخسائر	13,366	14,222	(856)
صافي الربح	177,948	128,489	49,459
المؤشر	74.4	74.5	0.1
«المعدل على معدل النمو»	74.4	74.5	0.1
«المعدل على معدل حقوق الملكية (المسح بخصم النقد)	74.4	74.5	0.1
«المعدل على معدل رأس المال	74.4	74.5	0.1
رصيد النقد في نهاية السنة	27	26	1
نقد النقد (معدل سنوي حقيقي)	8.7	8.9	0.2
نقد النقد (معدل سنوي حقيقي)	8.7	8.9	0.2
نقد النقد (معدل سنوي حقيقي)	8.7	8.9	0.2

المؤشرات المالية للبنك الوطني المنتهية بـ 30 يوليو 2017

النمو في استهلاك مصادر الطاقة النظيفة بات على حساب الوقود الأحفوري بدءاً بالفحم مروراً النفط

بنك الكويت الوطني يحقق 173.9 مليون دينار صافي أرباح خلال النصف الأول من العام

الإنسان بسبب حرب الشوارع، إضافة إلى ما تقدم، وإن كان تأليا لنقصها إلى حدودها الدنيا، وذلك بالتركيز على سبببات ومواقع الصوائث، مثل أعمار وجنس وجنسية للتسبين فيها، وأماكن الهدر للخدمات الصحية وعملار وإزدحام المرور الناتج عنها أيضا كبير.

والمطلوب، هو إعطاء أولوية قصوى للحفاظ على أرواح وصحة البشر، والتعامل مع تلك الإحصاءات ليس على أنها غاية بحد ذاتها، رغم أهميتها، وإنما توليفها في السياسة العامة للحد من تكاليف حرب الشوارع، فالأصل، هو إستخدام تلك الإحصاءات من أجل تشخيص تلك الظاهرة المرضية، ثم بناء منظومة

إستهلاك الطاقة

رغم الخلاف الشديد حول أيهما يتقدم على الآخر، أولوية النمو الاقتصادي أم أولوية الحفاظ على البيئة، والذي كان محور إهتمامات إجتماع «مجموعة العشرين» الأخير بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من إتفاق باريس، فقلت الإعلانات تتوالى عن التحول

التريجي عن إستخدام الوقود

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات البرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 397.9 نقطة، وارتفاع بلغ قيمته 11.3 نقطة، ونسبته 2.9% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 34.9 نقطة، أي ما يعادل 9.6% عن إقفال نهاية عام 2016.

اسم الشركة	يوم الخميس	يوم الخميس	تغير النسب	تغير	تغير النسب
1	2017/2017	2017/2017	%	نسب	%
بنك الكويت الوطني	414.4	404.8	2.4	162.9	14.2
بنك الخليج	199.9	197.8	1.1	199.0	2.5
بنك الكويت الوطني	328.4	302.2	9.4	349.7	(6.1)
بنك الخليج	208.3	208.9	0.3	195.4	6.7
بنك الكويت الوطني	293.2	293.2	0.0	294.7	17.9
بنك الكويت الوطني	399.4	389.2	2.6	381.0	19.8
بنك الكويت الوطني	333.9	333.9	0.0	333.4	24.9
بنك الكويت الوطني	424.1	424.2	7.1	1,124.1	13.6
بنك الكويت الوطني	426.1	409.8	4.2	379.3	32.4
بنك الكويت الوطني	328.3	326.3	1.7	312.6	34.1
بنك الكويت الوطني	308.8	289.3	8.2	291.3	22.8
بنك الكويت الوطني	342.2	344.8	0.8	349.2	19.0
بنك الكويت الوطني	824.2	797.7	3.4	1,114.2	(26.0)
بنك الكويت الوطني	80.7	76.9	7.3	77.8	14.1
بنك الكويت الوطني	270.3	262.2	7.2	211.7	(21.3)
بنك الكويت الوطني	373.3	373.3	0.0	81.7	(11.1)
بنك الكويت الوطني	342.1	340.2	1.9	383.1	(19.4)
بنك الكويت الوطني	161.1	161.1	0.0	170.9	(5.1)
بنك الكويت الوطني	84.3	84.8	(0.6)	83.8	(22.1)
بنك الكويت الوطني	187.1	187.3	7.1	145.0	(39.9)
بنك الكويت الوطني	98.9	98.9	0.0	100.1	(1.2)
بنك الكويت الوطني	179.3	179.3	0.0	181.7	(4.2)
بنك الكويت الوطني	289.9	289.9	0.0	278.3	21.1
بنك الكويت الوطني	1,498.9	1,424.9	(5.2)	1,423.4	4.2
بنك الكويت الوطني	208.3	209.6	(0.6)	195.8	6.4
بنك الكويت الوطني	174.1	172.4	1.2	189.0	14.9
بنك الكويت الوطني	835.8	835.8	0.0	835.3	0.1
بنك الكويت الوطني	191.3	187.9	1.1	149.9	14.4
بنك الكويت الوطني	197.7	188.1	(5.2)	172.4	8.9
بنك الكويت الوطني	847.4	879.8	(3.6)	778.4	8.9
بنك الكويت الوطني	3,702.8	3,744.4	(1.1)	2,456.1	37.3
بنك الكويت الوطني	897.4	892.6	1.3	241.1	27.1
بنك الكويت الوطني	12.4	12.3	(0.3)	11.1	16.2
بنك الكويت الوطني	1,688.4	1,613.3	4.4	922.1	29.0
بنك الكويت الوطني	182.9	182.5	1.6	178.3	3.8
بنك الكويت الوطني	75.4	74.9	0.7	89.8	(11.3)
بنك الكويت الوطني	2,050.3	2,022.9	(1.3)	2,261.9	(19.2)
بنك الكويت الوطني	729.3	729.8	(0.7)	987.2	(17.8)
بنك الكويت الوطني	341.9	316.6	9.9	358.3	(2.3)
بنك الكويت الوطني	304.8	304.4	(0.8)	302.4	0.7
بنك الكويت الوطني	551.8	473.9	(13.9)	541.8	0.6
بنك الكويت الوطني	321.6	319.8	1.2	222.6	(65.4)
بنك الكويت الوطني	397.9	386.4	2.9	363.0	8.6

يعدون بوضوح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

التنظف نسبياً ضعف مساهمة الفحم في عام 2016، مساهمة إستهلاك البترول في الولايات المتحدة الأمريكية، ميط من أعلى مستوى بلغه وكان نحو 41% من مكونات إستهلاك الطاقة، إلى أدنى مستوى في السنوات الأخيرة، وكان محدود 34%، ولكنه عاود الارتفاع في مساهمته إلى نحو 36% بزيادة متصلة في السنوات الأربع الأخيرة، ربما بتأثير من الانخفاض الحاد في الأسعار والزيادة الكبيرة هناك في إنتاج النفط الصخري.

ماذا نقرا من كل ما تقدم، نقرا تحذيراً بأن النمو في إستهلاك مصادر الطاقة، بات على حساب الوقود الأحفوري، بدءاً من أكثر مكوناته ثلوثاً، أو الفحم، والدور قادم على أكبر المساهمين فيه وثاني الأكثر ثلوثاً وهو النفط، ذلك يجب ألا يتحققا إن تعاملنا مع تلك الحقائق بما يكفي من وعي، فالضرر الأكبر على تنافسية الاقتصاد والإنسان في دول النفط، لا تحقق في حقبة رواج سوق النفط ووفرة إيراداته، وأقول عصر النفط لن يحدث غداً، وهناك ما يكفي من وقت وموارد لتحقيق هدف الهبوط الآمن من تبعات شحة إيراداته، ولكن تحقيق ذلك في حكم السحيل إن لم نعي الأهمية القصوى لعامل الوقت وحصافة الإدارة.

والعمل المطلوب بشمل مرحلتين، الأولى إمرالح هي البدء حالا بإبطاء حريق المالية العامة المحتل، أي سياسة مالية مختلفة تماماً عما اعتدنا، ومن دون الإطمئنان على إستدامة المالية العامة، لن يمكن النجاح لأي عملية بناء اقتصادي، المرحلة الثانية، وهي إعادة بناء الاقتصاد، ولا بأس من أن تبدأ مزمنة مع وضع وتبني قواعد إطفاء حريق المالية العامة، وهذه تخصص كل الطاقات البشرية والموارد المالية وغيرها، في خدمة أهداف معلنة للتنمية، خلق ما يكفي من فرص عمل، ولن نتجادل كثيراً حول ما إذا كان الهدف التحول إلى مركز تجاري أو مالي أو تقني، والأخير بمعنى إيجاد إستخدامات جديدة لخام النفط، ومع هذه التحذيرات، باتي الترويج للسباحة التجارية والطبية والتعليمية أملاً مكملة.

نتائج بنك الكويت الوطني – النصف الأول 2017 أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للنصف الأول من عام 2017، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك، –بعد خصم الضرائب– قد بلغ نحو

173.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 15.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 9.8% مقارنة بنحو 158.5 مليون دينار كويتي، حققها في النصف الأول من عام 2016. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميته نحو164.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 150.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 14.1 مليون دينار كويتي، ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات.

وفي التالفصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 36.7 مليون دينار كويتي، أي نحو 10.1%، حين بلغ نحو 398.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 362.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود إيرادات التشغيل، جميعها، ماعدا تراجع بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 5.1%، حيث ارتفع بند إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي)، بنحو 35.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت معها مصروفات الفوائد بنحو 12.7 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 22.7 مليون دينار كويتي، وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 53.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 45.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، مما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها، التقليدي والإسلامي) إلى نحو 305.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 275.1 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 30.1 مليون دينار كويتي، وارتفع، أيضا بند الاستثمارات بنحو 6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 10 مليون دينار

كويتي مقارنة بنحو 4.1 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي إيرادات التشغيل، بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 2.3%، وصولا إلى نحو 125.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 122.8 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2016، بلغت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الإيرادات نحو 31.5%، مقارنة بنحو 33.9%، ووفقا لتقديرات الشال، وبافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، نجد أن هناك انخفاض في المصروفات التشغيلية من نحو 101.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 100.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 0.8%، وبلغ إجمالي الخصصات نحو 85.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 19.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 66.6 مليون دينار كويتي.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ نحو 1.248 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 5.2%، مقارنة بنهاية 2016، ليصل إلى نحو 25.453 مليار دينار كويتي، وارتفع بنحو 1.385 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت 5.8%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية النصف الأول من عام 2016، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، يرتفع بنحو 5.1%، وحققت مخففة قروض سلف وشمول إسلامي للعمال، التي سلف بنك بوبيان، ارتفاعاً، في موجودات البنك، وبلغت بنسبة 5.3%، وقيمتها 715.1 مليون دينار كويتي، ليصل بإجمالي المخففة إلى نحو 13.627 مليار دينار كويتي، (56.3% من إجمالي الموجودات)، مقابل 13.611 مليار دينار كويتي (56.2% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2016، وارتفع بنحو 623.7 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت نحو 4.6%، عند المقارنة مع نهاية النصف الأول من عام 2016، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، قد تبلغ نسبة النمو نحو 1.8%، وبلغت نسبة القروض المتلفة من إجمالي المخففة الائتمانية 1.2%، مقارنة بنهاية يونيو 2017، فبلغ بنحو 1.4% في نهاية عام 2016، فيما ارتفعت نسبة تغطيتها إلى نحو 371%، مقارنة بنحو 330%.

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1.252 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 6%، ليصل إلى نحو 22.052 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية 2016، وارتفعت بنحو 1.346 مليار دينار كويتي، أي نسبة أكبر مساهمة عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، من نهاية النصف الأول من العام الفائت، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، يبلغ الارتفاع 5.9%، وبلغت نسبة إجمالي المظطوبات إلى إجمالي الموجودات بنحو 86.6%، مقارنة مع نحو 86%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، ارتفعت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل للموجودات (ROA)، إلى نحو 1.4%، مقابل 1.3%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حرق المساهمين الخاص بمساهميته (ROE)، ليصل إلى نحو 11.4%، بعد أن كان عند 10.8%، وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 59.4%، وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS)، حين بلغت نحو 14.4%، فس، مقارنة بنسبتي الربحية للحققة، في نهاية الفترة الملاحظة من عام 2016، وبالبالغة 26 فلساً، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 12.5 مرة، مقارنة بنحو 11.3 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنحو 14.4%، مقارنة بارتفاع أقل في ربحية السهم الواحد (EPS) وبنحو 3.8%، قياسا على مستوى سعره في 30 يونيو 2016، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة، مقارنة بنحو 1 مرة.